

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
القوائم المالية الدورية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
وتقرير الفحص المحدود عليها

BT محمد هلال ووحيد عبد الغفار

محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

<u>صفحة</u>	<u>المحتويات</u>
١	تقرير الفحص المحدود
٢	قائمة المركز المالي الدورية
٣	قائمة الدخل الدورية
٤	قائمة الدخل الشامل الدورية
٥	قائمة التدفقات النقدية الدورية
٦	قائمة التغير في صافي أصول الصندوق الدورية
٢١-٧	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية
٤٢-٢٢	أهم السياسات المحاسبية المطبقة

BT محمد هلال و وحيد عبد الغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد و شركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في صافي أصول الصندوق والتدفق النقدي المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والأدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتتنصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقبل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا نصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

القاهرة في : ٢ فبراير ٢٠٢٦



سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة
المالية رقم (٩٨)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
عضو جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية
BT محمد هلال و وحيد عبد الغفار

مراقبا الحسابات



مهندس مظهر خالد القانونيون ومستشارون
سجل قيد مراقبي الحسابات لدى الهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (٣٧٥)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا
BDO خالد و شركاه

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة المركز المالي الدورية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	إيضاح رقم	الأصول
			الأصول المتداولة
			النقدية وما فى حكمها
٢٩٥ ٩٣٤ ٢٠١	٢٩٠ ٥٧٤ ٩٥٧	(٤)	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٣ ٢٦٨ ٥٠٣ ٧٥٢	٣ ٩٥١ ٣٠٧ ٠٥٨	(٥)	استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٦٥٢ ٨٩٤ ٧٧٧	٨٢٧ ٨٤٦ ٢٦٢	(٧)	استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٢ ٢٢٣ ٨٦٣ ١٢٠	٢ ٣٤٦ ٥٦٠ ٦٧٨	(٨)	أرصدة مدينة أخرى
٢٤ ٦٣٠ ٤٣٦	٢ ٦١٩ ٢٩٧	(٩)	إجمالى الأصول المتداولة
٦ ٤٦٥ ٨٢٦ ٢٨٦	٧ ٤١٨ ٩٠٨ ٢٥٢		الأصول غير المتداولة
			أصول ثابتة
٧ ٧١٧ ٩٦٦	١٨ ٢٩٦ ٧٩١	(١٠)	مشروعات تحت التنفيذ
٢١٨ ٠٧٧ ٨٩٢	٢٠٣ ٩١٠ ٨٢٩	(١٢)	أصول حق الإنتفاع
٢٠ ٥٦٣ ٣٣٨	١٣ ٤٤٥ ٢٥٨	(١١-١)	أصول غير ملموسة
١ ٠٨٤ ٧١٥	٢٧ ٥٥٠	(١٣)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة في صندوق "مصر المستقبل"
٣٩ ٩٥٣ ٦٣٨	٤٩ ٤٥٣ ٨١١	(١٤)	إجمالى الأصول غير المتداولة
٢٨٧ ٣٩٧ ٥٤٩	٢٨٥ ١٣٤ ٢٣٩		إجمالى الأصول
٦ ٧٥٣ ٢٢٣ ٨٣٥	٧ ٧٠٤ ٠٤٢ ٤٩١		الإلتزامات غير المتداولة
			الإلتزامات ضريبية مؤجلة
٩١ ٨٠٨ ٤٧٥	٨٢ ٦٢٣ ١٥٣	(١٧)	الإلتزامات عقد الإيجار - طويل الأجل
١٠ ٣٥١ ٤٧٨	٤ ٢٣٥ ٤١١	(١١-٣)	إجمالى الإلتزامات غير المتداولة
١٠٢ ١٥٩ ٩٥٣	٨٦ ٨٥٨ ٥٦٤		الإلتزامات المتداولة
			مخصصات
١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٨)	أرصدة دائنة أخرى
١١٥ ٠٨٢ ٢٩٠	١١٠ ١٣٥ ٣٣٣	(١٥)	الإلتزامات عقد الإيجار - قصير الأجل
٩ ٨٥٨ ٥٥١	٨ ٤٧٠ ٨٢٦	(١١-٣)	الإلتزامات ضريبية الدخل الجارية
١٠ ٤٤٨ ٥٥٤	٣٧ ٧١٩ ٠٣١	(١٦)	إجمالى الإلتزامات المتداولة
١٥٠ ٣٨٩ ٣٩٥	١٧١ ٣٢٥ ١٩٠		إجمالى الإلتزامات
٢٥٢ ٥٤٩ ٣٤٨	٢٥٨ ١٨٣ ٧٥٤		صافى أصول الصندوق
٦ ٥٠٠ ٦٧٤ ٤٨٧	٧ ٤٤٥ ٨٥٨ ٧٣٧		ويتم تمويلها علي النحو التالي:
			فائض الموارد
٢ ٢٧٠ ٨٧٥ ٢٥٢	٢ ٣٠٩ ٧٤٥ ٧٠٥	(١٩)	أرباح مرحلة
٣ ١٨٣ ٥٥١ ٣٥٧	٤ ٣٠٢ ٤٣٥ ٣٥٨		صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(١٠٢ ٧٨٩ ٧٦١)	٣٧ ٩٢٢ ٠٣١	(٨)	فروق تقييم حصة الصندوق فى صندوق مصر المستقبل بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٣٠ ١٥٣ ٦٣٨	٣٩ ٦٥٣ ٨١١		صافى أرباح الفترة / العام
١ ١١٨ ٨٨٤ ٠٠١	٧٥٦ ١٠١ ٨٣٢		
٦ ٥٠٠ ٦٧٤ ٤٨٧	٧ ٤٤٥ ٨٥٨ ٧٣٧		

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص بالمحدود "مرفق".

رئيس مجلس الإدارة

السيد الأستاذ / محمود منتصر إبراهيم

المدير المالي

السيد الأستاذ / أمير مأمون

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة الدخل الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن التسعة أشهر المنتهية في		إيضاح رقم	
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥		
					إيرادات النشاط
٢ ٦٤٠ ٩٤٢	٤ ٣٨٩ ٥٥٨	١٢ ٨٤٩ ٧٣٦	١١ ٦٩٢ ٠٣٠		إيراد عوائد
٢٠١ ٥٤٢ ٨٣٢	٢٣٨ ٤٨٠ ٢١٥	٥٤٥ ٩٠٢ ٧٤٤	٦٨٨ ٣٦٠ ٢١٨	(٥)	عوائد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٩٠ ٨٠١ ٢٩٧	٧٩ ١١٩ ٤٢٤	١٣٤ ٨٣٦ ٢٧٦	١٧٧ ٠٣٩ ٦٥٥	(٧)	أرباح و فروق تقييم وثائق استثمار ومحافظ
٦٠ ٣٤١ ١١٣	٧٧ ٢٠٤ ٣٧٣	١٨٢ ٢٦٤ ٠٠٩	٢١٧ ٥٦١ ٤٨٥	(٨)	إيراد عوائد استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٢ ٠٩٧ ٤٠٣	٢ ١٨٥ ٥٦٤	٧ ٤٢١ ١٦٤	٦ ١٩٣ ٨١٣	(٨)	إستهلاك خصم إصدار سندات الخزانة المصرية (الدخل الشامل)
٢ ١٩٣ ٥٨١	--	٢ ١٩٣ ٥٨١	--		توزيعات وثائق استثمار "صندوق مصر المستقبل"
٤ ٩٥٧	٩٠ ٩٦١	٣ ٩٨٦ ٩٤١	١٦١ ٨٩٩	(٢٢)	إيرادات اخرى
٣٥٩ ٦٢٢ ١٢٥	٤٠١ ٤٧٠ ٠٩٥	٨٨٩ ٤٥٤ ٤٥١	١ ١٠١ ٠٠٩ ١٠٠		إجمالي إيرادات النشاط
					(يخصم) / يضاف:
(١١ ٣٤١ ٦٥٨)	(١٩ ٤٧٥ ١٢٦)	(٣٢ ٣٥٠ ٥٣٠)	(٥١ ٣٨٧ ٨٦٩)	(٢٠)	مصروفات عمومية وإدارية
--	(٤٠٠ ٠٠٠)	--	(٤٠٠ ٠٠٠)		دعم جمعيات
(٦٩٥ ٧٢٦)	(٤ ٥٧٩ ٨٧٠)	(٢ ٠٨٧ ٥٥٥)	(٦ ٢٠٢ ٤٥٠)	(١٠)	إهلاك أصول ثابتة
(٤٦٤ ٨٧٨)	(١٥٧ ٨١٠)	(١ ٣٩٤ ٦٣٣)	(١ ٠٩١ ٣٦٥)	(١٣)	إستهلاك اصول غير ملموسة
--	(٢ ٣٧٢ ٦٩٣)	--	(٧ ١١٨ ٠٨٠)	(١١)	إستهلاك أصل حق الإنتفاع
١ ٧١٦ ٧٩٨	٣ ٤٩٠ ٠٦٨	(٦٩ ١٢٦ ٢٠٢)	(٣٦ ٠٦٦ ٩٥٩)	(٢١)	خسائر ائتمانية متوقعة
--	١٤٦ ٧٦٩	--	٣٠٨ ١٤٥	(٢-١١)	فروق تقييم عملة - عقود التأجير
٣ ٣٧١ ٥٦١	(٢٤ ٥٤٩ ٦٣٥)	٢١٧ ٢٧٨ ٢٨٦	(٤٢ ٢٣٧ ٩٧٨)		فروق تقييم عملة أجنبية
(١٣٠ ٥٠٥)	(٣٢٧ ٩٢٤)	(٣٩٠ ٤٣٩)	(١ ٠١١ ٠٢٦)	(٨)	استهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)
٣٥٢ ٠٧٧ ٧١٧	٣٥٣ ٢٤٣ ٨٧٤	١ ٠٠١ ٣٨٣ ٣٧٨	٩٥٥ ٨٠١ ٥١٨		صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
					(يخصم) / يضاف:
(٢٣ ٣١١ ٠٦٤)	(١٥ ٨٤٥ ٨٩٩)	(٢٦ ٠٩٨ ٨٣٤)	(٣٧ ٧١٩ ٠٣١)	(١٦)	ضريبة الدخل الجارية
(٤٨ ٨٦٧ ٣٠٦)	(٦٠ ١٦٤ ٨٨٠)	(١٣٥ ٩٢٠ ٢١٧)	(١٧١ ١٦٥ ٩٧٧)		ضرائب أذون خزانة وسندات
(٩٢٩ ٢٧٦)	--	(٩٢٩ ٢٧٦)	--		ضرائب توزيعات أرباح
(١٧ ٣٣٢)	٤ ٦٤٦ ٨٦٢	١٩ ٩٨٥ ٦٦٣	٩ ١٨٥ ٣٢٢	(١٧)	ضريبة الدخل المؤجلة
٢٧٨ ٩٥٢ ٧٣٩	٢٨١ ٨٧٩ ٩٥٧	٨٥٨ ٤٢٠ ٧١٤	٧٥٦ ١٠١ ٨٣٢		صافي أرباح الفترة

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة الدخل الشامل الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن التسعة أشهر المنتهية في		
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	
٢٧٨ ٩٥٢ ٧٣٩	٢٨١ ٨٧٩ ٩٥٧	٨٥٨ ٤٢٠ ٧١٤	٧٥٦ ١٠١ ٨٣٢	صافي أرباح الفترة
٤٩ ١٤٤ ٩٢٧	٣٢ ٠٣٠ ٠٩٤	(٩٨ ٧٨١ ٦٥٣)	١٤٠ ٧١١ ٧٩٢	الدخل الشامل الآخر
٥ ١٧٤ ١٣٢	٣ ٥٤٠ ١٩٥	٣١ ٣٥١ ٨٥٨	٩ ٥٠٠ ١٧٣	فروق تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التغير في قيمة حصة الصندوق في قيمة وثائق صندوق مصر المستقبل بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٥٤ ٣١٩ ٠٥٩	٣٥ ٥٧٠ ٢٨٩	(٦٧ ٤٢٩ ٧٩٥)	١٥٠ ٢١١ ٩٦٥	إجمالي الدخل الشامل الآخر
٣٣٣ ٢٧١ ٧٩٨	٣١٧ ٤٥٠ ٢٤٦	٧٩٠ ٩٩٠ ٩١٩	٩٠٦ ٣١٣ ٧٩٧	إجمالي الدخل الشامل

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة التدفقات النقدية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الفترة المالية المنتهية في		إيضاح رقم
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	
١٠٠١٣٨٣٣٧٨	٩٥٥٨٠١٥١٨	
٢٠٨٧٥٥٥	٦٢٠٢٤٥٠	(١٠)
--	٧١١٨٠٨٠	(١١)
١٣٩٤٦٣٣	١٠٩١٣٦٥	(١٣)
٣٩٠٤٣٩	١٠١١٠٢٦	(٨)
(٧٤٢١١٦٤)	(٦١٩٣٨١٣)	(٨)
(١٢٨٤٩٧٣٤)	(١١٦٩٢٠٣٠)	
(٥٤٥٩٠٢٧٤٤)	(٦٨٨٣٦٠٢١٨)	(٥)
(١٨٢٢٦٤٠٠٩)	(٢١٧٥٦١٤٨٨)	(٨)
(١٣٤٨٣٦٢٧٦)	(١٧٧٠٣٩٦٥٥)	(٧)
٦٩١٢٦٠٢	٣٦٠٦٦٩٥٩	(٢١)
(٣٧٤٩٣٤٦)	--	
--	٤٢٢٣٧٩٧٨	
١٨٧٣٥٨٩٣٤	(٥١٣١٧٨٢٨)	
٢٥٢٨٨٣٥٣	١١٦١٦٩٩٠	(٩)
(١٥٧٩٠٠٦٨)	(١٦٢٩٦٧٢٣)	(١٣)
--	(٧٥٠٣٧٩٣)	
١٩٦٨٥٧٢١٩	(٦٣٥٠١٣٥٤)	
(١٢٠٦٥٤٤٧٧)	(١٥٩٨١٦٢٠٧)	
٧٦٢٠٢٧٤٢	(٢٢٣٣١٧٥٦١)	
(٢١٠٠٠)	(١٦٨١٥٤٧٥)	(١٠)
(١٦٦٧٣٢٨٣٣)	١٤١٦٧٠٦٣	(١٢)
(٥٥٨٢٥٥١٠١)	(٨١٥٩٣٤٨٨٨)	(٨)
٣٦٩٠١١٠٠٠	١٩٥٧٦٧٢٠٣	(٨)
١٨٤٢٨٦٧٨٠	٨٢٧٦٣٣٠٠٠	(٨)
(٥٠٦٥٣٤١٤٢٥)	(٥٩٤٧٢١٨٠٨٨)	(٥)
٤٩٣١٥٠٠٠٠٠	٥٩٥٢٧٧٥٠٠٠	(٥)
(٣٠٠٠٢٧٥)	--	(٧)
٥٨٢٩٤٣٤	٢٠٨٨١٧٠	(٧)
١٢٥١٤٥٩٩	١١٧٨٨٥٢٦	
(٢٩٠٢٠٨٨٢١)	٢٢٤٢٥٠٥١١	
٢٧٧٧٨٩٩٠٦	٣٨٨٧٠٤٥٢	(١٩)
٢٧٧٧٨٩٩٠٦	٣٨٨٧٠٤٥٢	
٦٣٧٨٣٨٢٧	٣٩٨٠٣٤٠٢	
٧٤٧٤٧٨٢٥	٢٩٦١١٦١٧١	
--	(٤٢٢٣٧٩٧٨)	
١٣٨٥٣١٦٥٢	٢٩٣٦٨١٥٩٥	(٤)
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي أرباح الفترة قبل الضرائب		
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
اهلاك أصول ثابتة		
إستهلاك أصول حق الإنتفاع		
إستهلاك أصول غير ملموسة		
إستهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)		
إستهلاك خصم إصدار سندات (الدخل الشامل)		
عوائد بنكية		
عوائد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
عوائد من استحقاق استثمارات مالية (الدخل الشامل)		
أرباح و فروق تقييم وثائق استثمار ومحافظ		
خسائر ائتمانية متوقعة		
نتائج اقفال عقد ايجار المقر قبل التعديل		
فروق تقييم عملة اجنبية		
التغير في:		
أرصدة مدينة أخرى		
أرصدة دائنة أخرى		
اصول حق الإنتفاع /التزامات عقد الايجار		
التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التشغيل		
ضرائب اذون خزانة وسندات مدفوعة		
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التشغيل		
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
مدفوعات لشراء أصول ثابتة		
مدفوعات في مشروعات تحت التنفيذ		
مدفوعات لشراء استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		
متحصلات من عوائد استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		
متحصلات من استحقاق / بيع استثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		
مدفوعات لشراء اذون خزانة		
متحصلات من استحقاق اذون خزانة		
مدفوعات لشراء وثائق استثمار		
متحصلات من بيع / استرداد وثائق استثمار		
متحصلات من عوائد بنكية		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
فائض موارد		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		
التغير في النقدية وما في حكمها - خلال الفترة		
النقدية وما في حكمها - اول الفترة		
فروق تقييم عملة اجنبية		
النقدية وما في حكمها - آخر الفترة		

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

الإجمالي	صافي أرباح الفترة	صافي التغير في إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	أرباح مرحلة	فائض الموارد	إيضاح رقم
٤٩٨٤٩٩٠٥٤٢	٦٩٧٠٨٢١٦	(١٥٩٦١٩٠١٣)	٢٥٢٤٨٥٣٩٢٥	١٩٢٢٠٤٧٤١٤	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤ قبل التحميل
(٥٠٠٥٤٦٧)	(٥٠٠٥٤٦٧)	--	--	--	تعديلات سنوات سابقة
٤٩٣٤٩٨٥٠٧٥	٦٤٧٧٠٢٧٤٩	(١٥٩٦١٩٠١٣)	٢٥٢٤٨٥٣٩٢٥	١٩٢٢٠٤٧٤١٤	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤ بعد التحميل
٢٧٧٧٨٩٩٠٦	--	--	--	٢٧٧٧٨٩٩٠٦	فائض الموارد
--	(٦٤٧٧٠٢٧٤٩)	--	٦٤٧٧٠٢٧٤٩	--	محول إلى أرباح مرحلة
١٥٩٦١٩٠١٣	--	١٥٩٦١٩٠١٣	--	--	رد فروق إعادة تقييم إستثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(٩٨٧٨١٦٥٣)	--	(٩٨٧٨١٦٥٣)	--	--	فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٣١٣٥١٨٥٨	--	٣١٣٥١٨٥٨	--	--	فروق إعادة تقييم وثائق صندوق "مصر المستقبل" مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٨٥٨٤٢٠٧١٤	٨٥٨٤٢٠٧١٤	--	--	--	صافي أرباح الفترة
٦١٦٢٣٣٨٤٩١٣	٨٥٨٤٢٠٧١٤	(١٧٤٢٩٧٩٥)	٣١٧٢٥٥٦٦٧٤	٢١٩٩٨٣٧٣٢٠	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤
٦٥٠٠٦٧٤٤٨٧	١١١٨٨٨٤٠٠١	(٧٢٦٣٦١٢٣)	٣١٨٣٥٥١٣٥٧	٢٢٧٠٨٧٥٢٥٢	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥
٣٨٨٧٠٤٥٣	--	--	--	٣٨٨٧٠٤٥٣	فائض الموارد
--	(١١١٨٨٨٤٠٠١)	--	١١١٨٨٨٤٠٠١	--	محول إلى أرباح مرحلة
١٤٠٧١١٧٩٢	--	١٤٠٧١١٧٩٢	--	--	فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٩٥٠٠١٧٣	--	٩٥٠٠١٧٣	--	--	فروق إعادة تقييم وثائق صندوق "مصر المستقبل" مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٧٥٦١٠١٨٣٢	٧٥٦١٠١٨٣٢	--	--	--	صافي أرباح الفترة
٧٤٤٥٨٥٨٧٣٧	٧٥٦١٠١٨٣٢	٧٧٥٧٥٨٤٢	٤٣٠٢٤٣٥٣٥٨	٢٣٠٩٧٤٥٧٠٥	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

- الإيضاحات المرجفة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

١- نشأة الصندوق

- أنشئ صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية بموجب قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤ وقد تم إلغاء هذا القرار بموجب قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ الذي حل محله. وقد تم إلغاء هذا القرار بموجب قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ الذي حل محله، وتعديلاته بقرار رقم ٢٥٤٧ لسنة ٢٠٢٥ يكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة، ولا يهدف إلى تحقيق ربح.
- تم تشكيل مجلس إدارة الصندوق في نوفمبر ٢٠٢٤ بموجب قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠٢٥ من تسعة أعضاء (تم اختيارهم وفقاً لنص المادة الرابعة من قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه أعلاه) ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- يشترك في عضوية الصندوق كل شركة من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية سواء في المقاصة والتسوية والسمسرة وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ.
- يغطي الصندوق الخسارة الفعلية للعملاء الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن نشاط العضو في الأوراق المالية المقيدة في البورصة، وتكون وحدة التغطية بحد أقصى خمسمائة ألف جنيه للعميل، ولا يلتزم الصندوق بالتعويض عن أية خسائر مالية تنتج عن تعديل في قيمة الأوراق المالية الخاصة بالعميل والناجمة عن ضياع فرص استثمار أمواله بمعرفة العضو.
- تكون مساهمة العضو بنسبة ٠,٠٠١٪ من مجمل نشاطه خلال السنة السابقة على تاريخ بدء العضوية و بحد أدنى ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري وتؤدى مرة واحدة عند بدء العضوية.
- يؤدي العضو مساهمة دورية وفقاً لحجم نشاطه طبقاً للجدول المرفق في قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ وقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠٢٠.
- يلتزم الأعضاء بأداء مقابل تأخير يومي - سواء بالنسبة لمساهمة العضوية أو الدورية - بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره وفقاً لقواعد محددة.
- تتكون موارد الصندوق مما يلي:
 - مساهمات العضوية والمساهمات الدورية وما يستحق عنها من مقابل تأخير.
 - القروض والمنح التي يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق على أن يتم إخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بها.
 - عوائد استثمار أموال الصندوق.
- يضع مجلس إدارة الصندوق خطة لاستثمار موارده على أن يراعي في إعدادها تنويع الاستثمار وأن تتوافر في كل وقت السيولة المناسبة لمواجهة طلبات العملاء وعدم استثمارها في أصول غير نقدية إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك تجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط.
- تبدأ السنة المالية للصندوق في اول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.
- قام مجلس إدارة الصندوق بإصدار القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ في ٢٦ يناير ٢٠٢٦ .

- وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ تم تعديل بعض المواد وفيما يلي أهمها:
- تم إضافة عضوية كل شركة من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية إلى الصندوق، وتم العمل بالقرار من أول أكتوبر ٢٠١٩.
 - تم إضافة تغطية الصندوق المخاطر غير التجارية لمساهمي الأعضاء من الشركات المقيد لها اوراق او أدوات مالية بالبورصات المصرية متضمنة حق الاكتتاب إذا تم شطبه قبل مواعده.
 - تكون مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق او أدوات مالية في البورصات المصرية من تاريخ العمل بهذا القرار بنسبة واحد على عشرة آلاف (٠,٠٠٠١) من القيمة الاسمية لرأس المال المصدر للشركة وفقاً لأخر قوائم مالية سنوية أو دورية صادر عنها تقرير مراقبي حسابات الصندوق، بحد أدنى عشرة آلاف جنيه وبحد أقصى مائة ألف جنيه، وتخفيض المساهمة بنسبة (٥٠٪) بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) وفقاً للتعريف الوارد لها بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة عن الهيئة.
 - يمسك الصندوق حسابات مستقلة لكل فئة من فئات اعضاء الصندوق، لتسجيل كل عضو في موارد الصندوق، وتستخدم هذه الحسابات في قيام إدارة الصندوق بمتابعة التزام أعضائه في سداد مساهماتهم في مواعده.
 - ويلتزم عضو الصندوق من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والأدوات المالية بتوريد الاشتراكات الدورية التي يؤديها عميلها بموارد الصندوق، كما يلتزم عضو الصندوق من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية والشركات التي تباشر نشاط الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية بسدادها مساهماتها المالية التي تتحملها في موارد الصندوق، ويكون توريد هذه الاشتراكات والمساهمات إلى الصندوق مباشرة.
 - تم تعديل بعض نسب الاشتراك لأعضاء الصندوق طبقاً لهذا القرار.
 - ويلتزم الصندوق بمراعاة الضوابط الواردة بهذا القرار فيما يخص نسب ومجالات استثمار أمواله.

٢- إطار العرض

تم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وأحكام ونصوص القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع الي المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري ومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

٣- أسس إعداد القوائم المالية

١-٣ الالتزام بالمعايير والقوانين

- يتم اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية والتعليمات واللوائح والقواعد المنظمة لعمل الصندوق.

٢-٣ عملة التعامل والعرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٣-٣ استخدام التقديرات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة.

- هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٤- النقدية وما في حكمها

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٩/٣٠	
--	٩ ١٨١	نقدية بالخبزينة
		عمله محلية
٦ ٠٤٩ ٢٨٥	٣ ٧٨٩ ٩٤٣	بنوك حسابات جارية
--	٣٥ ٧٥٠ ٠٠٠	بنوك - ودائع لأجل
<u>٦ ٠٤٩ ٢٨٥</u>	<u>٣٩ ٥٣٩ ٩٤٣</u>	
		عمله أجنبية
٩٢٧ ٠٢٩	٢٨٥ ٨٩٣	بنوك - حسابات جارية
٢٨٩ ١٣٩ ٨٥٧	٢٥٣ ٨٤٦ ٥٧٨	بنوك - ودائع لأجل
<u>٢٩٠ ٠٦٦ ٨٨٦</u>	<u>٢٥٤ ١٣٢ ٤٧١</u>	
<u>٢٩٦ ١١٦ ١٧١</u>	<u>٢٩٣ ٦٨١ ٥٩٥</u>	
		يخصم:
(١٨١ ٩٧٠)	(٣ ١٠٦ ٦٣٨)	خسائر ائتمانية متوقعة
<u>٢٩٥ ٩٣٤ ٢٠١</u>	<u>٢٩٠ ٥٧٤ ٩٥٧</u>	

٥- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٩/٣٠	
١٥٥ ٥٠٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٦٨٣ ٤٠٠ ٠٠٠	٦٠٨ ٠٠٠ ٠٠٠	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
١ ٤٩٩ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٦٨١ ٥٠٠ ٠٠٠	أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
١ ١٨٥ ٣٧٥ ٠٠٠	١ ٨٥٧ ٥٥٠ ٠٠٠	أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم
<u>٣ ٥٢٣ ٢٧٥ ٠٠٠</u>	<u>٤ ٣٠٧ ٠٥٠ ٠٠٠</u>	إجمالي
(٢٥٤ ٧٧١ ٢٤٨)	(٣٥٥ ٧٤٢ ٩٤٢)	عوائد لم تستحق (*)
<u>٣ ٢٦٨ ٥٠٣ ٧٥٢</u>	<u>٣ ٩٥١ ٣٠٧ ٠٥٨</u>	

(*) حركة عوائد أذون الخزانة خلال الفترة / العام.

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٩/٣٠	
(٢١٧ ٢٥٦ ٠٢١)	(٢٥٤ ٧٧١ ٢٤٨)	عوائد لم تستحق أول الفترة / العام
(٧٩٢ ٤٥٠ ٨٩٦)	(٧٨٩ ٣٣١ ٩١٢)	اجمالي عوائد لم تستحق من شراء أذون خزانه خلال الفترة / العام
٧٥٤ ٩٣٥ ٦٦٩	٦٨٨ ٣٦٠ ٢١٨	عوائد أذون خزانة محققة خلال الفترة / العام
<u>(٢٥٤ ٧٧١ ٢٤٨)</u>	<u>(٣٥٥ ٧٤٢ ٩٤٢)</u>	رصيد آخر الفترة / العام

٦- قروض لشركات سمسرة

في إطار مواجهة الظروف التي أثرت سلباً على التعامل في البورصة المصرية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١١ بإضافة المادة ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ تسمح للصندوق في الظروف الاستثنائية الطارئة للتدخل لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية وذلك بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم في دعم أنشطتهم في السوق بما لا يجاوز ٣٠٪ من الموارد المالية للصندوق وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الصندوق وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية.

في ضوء ذلك قرر مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر منح قروض بعائد الي شركات الوساطة في الأوراق المالية لدعم هذه الشركات للوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين، وعلي الأخص تغطية دائنيها لدى عملائها وعدم بيع الأوراق المالية المحملة بهذه الدائنية والناجمة عن عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش وعمليات الشراء بالميونيه التي تمت بالبورصة المصرية حتى تاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ استناداً الي الملاءة المالية للعملاء وقدرتهم علي الوفاء بقيمة مشترياتهم من الأوراق المالية، ويحتسب عائد سنوي علي كامل قيمة القرض يعادل صافي العائد علي أذون الخزانة (ثلاثة شهور) في تاريخ منحه مطروحاً منه ٢٪، وذلك عن المدة المناظرة لقيمة القرض، وتتمثل ضمانات القروض فيما يلي:

- مساهمة عضوية شركات السمسرة لدى الصندوق وما ينشأ عنها من مستحقات.
- مساهمة شركات السمسرة لدى صندوق ضمان التسويات.
- الأسهم التي تمتلكها شركات السمسرة مقابل حصتها في أسهم رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

تجدر الإشارة انه تم الغاء القرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته وعلى الاخص المادة المشار اليها التي كانت تسمح بمنح الصندوق قروض لأعضائه وحل محله القرار رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ ثم القرار رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩.

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٩/٣٠	قروض لشركات السمسرة
٨٥٦ ١٢٢	٨٥٦ ١٢٢	يخصم:
(٨٥٦ ١٢٢)	(٨٥٦ ١٢٢)	خسائر ائتمانية متوقعة
--	--	

يتم احتساب المخصص للقيم غير المغطاة بالضمانة فقط لكل قرض على حده.

٧- استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

٢٠٢٥/٩/٣٠	فروق تقييم خلال الفترة	بيع / استرداد وثائق/أسهم	٢٠٢٥/١/١	
٢٠٣ ٣٧٧	١١٠ ٥٩٣	(٢٠٨٨ ١٧٠)	٢ ١٨٠ ٩٥٤	وثائق استثمار البنك الأهلي المصري
١٠٨ ٠٥٢ ٠٠٠	٢٠ ٧٥٧ ٠٠٠	--	٨٧ ٢٩٥ ٠٠٠	وثائق صندوق مصر المستقبل
٧١٩ ٥٩٠ ٨٨٥	١٥٦ ١٧٢ ٠٦٢	--	٥٦٣ ٤١٨ ٨٢٣	محافظ استثمار
٨٢٧ ٨٤٦ ٢٦٢	١٧٧ ٠٣٩ ٦٥٥	(٢٠٨٨ ١٧٠)	٦٥٢ ٨٩٤ ٧٧٧	

٨- استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٩/٣٠	تاريخ الاستحقاق	
٤٠٤ ٤١٤ ٨٦٧	١٠٤ ٤٠٠ ٧٤٣	٢٠٢٥	سندات الخزانة المصرية
٧٤ ٧٦٢ ٢٣٩	٣٠١ ٨١٣ ٦٧٨	٢٠٢٧	سندات الخزانة المصرية
٢٢٩ ٣٥٣ ٥٠٢	٢١٥ ٩٨٩ ٥٢٣	٢٠٢٨	سندات الخزانة المصرية
١٢٥ ٦٣٠ ٦٣٨	١١٨ ٤٠٩ ٦٢٨	٢٠٣١	سندات الخزانة المصرية
٢٧٤ ١٢٧ ٧١٩	٢٥٨ ٦٤٩ ٠٥٥	٢٠٣٢	سندات الخزانة المصرية
٢٥ ٣٠٢ ٥٢٢	٢٣ ٨٢٤ ٦٩٣	٢٠٣٣	سندات الخزانة المصرية
<u>١ ١٣٣ ٥٩١ ٤٨٧</u>	<u>١ ٠٢٣ ٠٨٧ ٣٢٠</u>		إجمالي سندات الخزانة المصرية بالدولار الأمريكي
٥٧٨ ٢٣٤ ٧٠٢	١٣٣ ١٩٨ ٦٦٣	٢٠٢٥	سندات الخزانة المصرية
٢٣٨ ١٤٧ ٧٤٠	٢٣٨ ٧٧٢ ٤٥٨	٢٠٢٦	سندات الخزانة المصرية
٣٧٥ ٦٧٤ ٤٣٦	٧٧٤ ٠٨٢ ٢٠٢	٢٠٢٧	سندات الخزانة المصرية
--	١٤٩ ٩٩٢ ٣٩٦	٢٠٢٨	سندات الخزانة المصرية
<u>١ ١٩٢ ٠٥٦ ٨٧٨</u>	<u>١ ٢٩٦ ٠٤٥ ٧١٩</u>		إجمالي سندات الخزانة المصرية بالجنيه المصري
<u>٢ ٣٢٥ ٦٤٨ ٣٦٥</u>	<u>٢ ٣١٩ ١٣٣ ٠٣٩</u>		القيمة العادلة للسندات
			يضاف / (يخصم):
٩٥ ٢١٢ ٦٠٦	١١٧ ٠٠٦ ٨٨٩		فوائد مستحقة
(١٠٢ ٧٨٩ ٧٦١)	٣٧ ٩٢٢ ٠٣١		فروق تقييم استثمارات مالية (دخل شامل)
<u>٢ ٣١٨ ٠٧١ ٢١٠</u>	<u>٢ ٤٧٤ ٠٦١ ٩٥٩</u>		
			يخصم:
(٩٤ ٢٠٨ ٠٩٠)	(١٢٧ ٥٠١ ٢٨١)		خسائر ائتمانية متوقعة
<u>٢ ٢٢٣ ٨٦٣ ١٢٠</u>	<u>٢ ٣٤٦ ٥٦٠ ٦٧٨</u>		

تتمثل حركة الاستثمارات المالية المقومة من خلال الدخل الشامل خلال الفترة / العام فيما يلي:

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٩/٣٠	
١ ٨٤٩ ٩٣١ ٦٨٩	٢ ٣١٨ ٠٧١ ٢١٠	الرصيد في أول الفترة / العام
(٣٨٥ ٦١٤ ٤٠٠)	(٨٢٧ ٦٣٣ ٠٠٠)	متحصلات من بيع استثمارات مالية في سندات خزانة (دخل شامل)
٧٧٣ ٠٠٩ ٨٥٤	٨١٥ ٩٣٤ ٨٨٨	مدفوعات لشراء استثمارات مالية في سندات خزانة (دخل شامل)
٢٤٩ ٧٣٣ ٣٥٤	٢١٧ ٥٦١ ٤٨٨	عوائد محققة / مستحقة عن استثمارات مالية في سندات خزانة خلال الفترة / العام
(٢٣٥ ٠٦١ ٢١٨)	(١٩٥ ٧٦٧ ٢٠٣)	متحصلات من عوائد استثمارات مالية (دخل شامل)
(٥٨٢ ٣١٦)	(١ ٠١١ ٠٢٦)	استهلاك علاوة إصدار سندات خلال الفترة / العام
٩ ٨٢٥ ٠١٩	٦ ١٩٣ ٨١٣	استهلاك خصم إصدار سندات خلال الفترة / العام
٥٦ ٨٢٩ ٢٢٨	١٤٠ ٧١١ ٧٨٩	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية (دخل شامل)
<u>٢ ٣١٨ ٠٧١ ٢١٠</u>	<u>٢ ٤٧٤ ٠٦١ ٩٥٩</u>	الرصيد في آخر الفترة / العام

٩- أرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٩/٣٠	
٢٧٢ ٨٨٣	٢٧٢ ٨٨٣	تأمينات لدى الغير (تأمين المقر)
١١ ٦٢٨ ١٣٢	--	موارد مستحقة
١٠ ٩٩٤ ٦٨٣	٥٤٦ ١٢٩	أرصدة مدينة - ضرائب مقدمة
٦٤٩ ٢٣٦	٥٥٢ ٧٤٣	فوائد مستحقة
--	٤٠ ٠٠٠	العهد
٩٥٤ ٩٤٠	١ ٠٤٩ ٠٤٧	قروض وسلف للعاملين*
٣٠٩ ٥٩٣	١٨٩ ٩٧٥	مصروفات مدفوعة مقدمه
٣ ٣٤٨	--	أخرى
<u>٢٤ ٨١٢ ٨١٥</u>	<u>٢ ٦٥٠ ٧٧٧</u>	
(١٨٢ ٣٧٩)	(٣١ ٤٨٠)	يخصم:
<u>٢٤ ٦٣٠ ٤٣٦</u>	<u>٢ ٦١٩ ٢٩٧</u>	خسائر ائتمانية متوقعة

* وفقا لقرار مجلس إدارة الصندوق في ١٨ مايو ٢٠٠٨ حيث حدد شروط المنح وكيفية السداد والضمانات (بوالص تأمين على الحياة).

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ بالإيضاحات بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٠ - أصول ثابتة

	٢٠٢٥/٩/٣٠				
أجهزة حاسب آلي وطابعات	٤٨٤٩٥٩٢	٣٩٩٤١١٩	٢١٦٣٠٨٦٧	٤٥١٦٨٣٨	التكلفة في ١ يناير ٢٠٢٥
	٢٤٣٤٢١٢	--	--	٤٣٧٨٣٨٠	إضافات خلال الفترة
	١٤٣٤٧٠٦٣	--	--	٨٨٩٥٢١٨	المحول من المشروعات تحت التنفيذ
				١٢٧٣٥٦٤٩	التكلفة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
أثاث ومعدات مكاتب	٣٩٩٤١١٩	٣٩٩٤١١٩	٣٩٩٤١١٩	٤٥١٦٨٣٨	مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢٥
	--	--	--	٥٨٤١٦٦	إهلاك الفترة
	--	--	--	٢٣٠١٧١٣	مجمع الإهلاك في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
				١٦٩٢٤٠٦	صافي القيمة الدفترية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
تجهيزات	٥٢٦٦٠٢٦	٥٢٦٦٠٢٦	٥٢٦٦٠٢٦	٤٥١٦٨٣٨	مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢٥
	--	--	--	٧٨٩٩٠٤	إهلاك الفترة
	--	--	--	٢٨٩٧٢٩١	مجمع الإهلاك في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
				٢٣٦٨٧٣٥	صافي القيمة الدفترية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
وسائل نقل وانتقال	٣٢٩٠٠٠٠	٣٢٩٠٠٠٠	٣٢٩٠٠٠٠	٤٥١٦٨٣٨	مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢٥
	--	--	--	٤٥٠٠٠٠	إهلاك الفترة
	--	--	--	١٧٨٩٩٩٩	مجمع الإهلاك في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
				١٥٠٠٠٠١	صافي القيمة الدفترية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
الإجمالي	١٧٣٩٩٧٣٧	٣٢٩٠٠٠٠	٥٢٦٦٠٢٦	٤٥١٦٨٣٨	مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢٥
	٢٤٣٤٢١٢	--	--	٤٣٧٨٣٨٠	إهلاك الفترة
	١٤٣٤٧٠٦٣	--	--	٨٨٩٥٢١٨	المحول من المشروعات تحت التنفيذ
				١٢٧٣٥٦٤٩	التكلفة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
				١٦٩٢٤٠٦	صافي القيمة الدفترية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المتممة للقرنة المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ بالإيضاحات بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
الإجمالي	وسائل نقل وانتقال	تجهيزات	أثاث ومعدات مكاتب	أجهزة حاسب آلي وطابعات	
١٨١١٠,٣٣١ (٧٣١,٥٩٤)	٣٢٩٠,٠٠٠ --	٥٢٦٦,٠٢٦ --	٣٩٩٤,١١٩ --	٥٥٦٠,١٨٦ (٧٣١,٥٩٤)	التكلفة في ١ يناير ٢٠٢٤ إستبعادات خلال العام إضافات خلال العام
٢١,٠٠٠	--	--	--	٢١,٠٠٠	التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
١٧٣٩٩,٧٣٧	٣٢٩٠,٠٠٠	٥٢٦٦,٠٢٦	٣٩٩٤,١١٩	٤٨٤٩,٥٩٢	
٧٢٢٩,٤١٧ (٧٣١,٥٩٤)	٧٣٩,٩٩٩ --	١,٠٥٤,١٨٢ --	٩٣٧,١٤٦ --	٤٨٩٨,٠٩٠ (٧٣١,٥٩٤)	مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢٤ مجمع إهلاك الإستبعادات إهلاك العام
٢٧٨٣,٩٤٨	٦٠٠,٠٠٠	١,٠٥٣,٢٠٥	٧٨٠,٤٠١	٣٥٠,٣٤٢	
٩٦٨١,٧٧١	١٣٣٩,٩٩٩	٢١٠٧,٣٨٧	١٧١٧,٥٤٧	٤٥١٦,٨٣٨	مجمع الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٧٧١٧,٩٦٦	١٩٥٠,٠٠١	٣١٥٨,٦٣٩	٢٢٧٦,٥٧٢	٣٣٢,٧٥٤	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١١- أصول حق الانتفاع والتزامات من أصل حق الانتفاع

١-١١ أصول حق الانتفاع

الإجمالي	مقر الصندوق المستأجر	
٢١ ٣٥٤ ٢٤٠	٢١ ٣٥٤ ٢٤٠	التكلفة في ٢٠٢٥/١/١
٢١ ٣٥٤ ٢٤٠	٢١ ٣٥٤ ٢٤٠	التكلفة في ٢٠٢٥/٩/٣٠
٧٩٠ ٩٠٢	٧٩٠ ٩٠٢	مجمع الإستهلاك في ٢٠٢٥/١/١
٧ ١١٨ ٠٨٠	٧ ١١٨ ٠٨٠	إستهلاك الفترة
٧ ٩٠٨ ٩٨٢	٧ ٩٠٨ ٩٨٢	مجمع الإستهلاك في ٢٠٢٥/٩/٣٠
١٣ ٤٤٥ ٢٥٨	١٣ ٤٤٥ ٢٥٨	صافي التكلفة الدفترية في ٢٠٢٥/٩/٣٠
٢٠ ٥٦٣ ٣٣٨	٢٠ ٥٦٣ ٣٣٨	صافي التكلفة الدفترية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

٢-١١ التزامات ناشئة عن عقود الإيجار

٢٠ ٢٤/١٢/٣١	٢٠ ٢٥/٩/٣٠	
١٩ ٤٢٦ ٩٦١	٢٠ ٢١٠ ٠٢٩	رصيد أول المدة
		<u>يضاف:</u>
٤ ٩٧٤ ٠٣٢	--	فروق إعادة تقييم الإلتزام بالعملة الأجنبية الناشئ عن عقد الإيجار قبل التعديل
٢٤ ٤٠٠ ٩٩٣	٢٠ ٢١٠ ٠٢٩	
(٢٤ ٤٠٠ ٩٩٣)	--	إفقال الإلتزام الناشئ عن عقد الإيجار قبل التعديل
--	٢٠ ٢١٠ ٠٢٩	
٢١ ٣٥٤ ٢٤٠	--	إثبات القيمة الحالية للإلتزام الناشئ عن عقد إيجار مقر الصندوق بعد التعديل
(٢ ٤٢٨ ٩٦٤)	(٧ ٤٠٠ ٩٨٣)	المسدد خلال الفترة / العام
٨٧ ٠٠٠	٢٠ ٥ ٣٣٦	مصرفات تمويلية
١ ١٩٧ ٧٥٣	(٣٠٨ ١٤٥)	فروق إعادة تقييم الإلتزام بالعملة الأجنبية الناشئ عن عقد الإيجار بعد التعديل
٢٠ ٢١٠ ٠٢٩	١٢ ٧٠٦ ٢٣٧	الرصيد في نهاية الفترة / العام

٣-١١ تصنيف الإلتزام

٢٠ ٢٤/١٢/٣١	٢٠ ٢٥/٩/٣٠	
٩ ٨٥٨ ٥٥١	٨ ٤٧٠ ٨٢٦	إلتزامات عقد الإيجار - قصير الأجل
١٠ ٣٥١ ٤٧٨	٤ ٢٣٥ ٤١١	إلتزامات عقد الإيجار - طويل الأجل
٢٠ ٢١٠ ٠٢٩	١٢ ٧٠٦ ٢٣٧	

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المنممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ بالإيضاحات بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٢- مشروعات تحت التنفيذ

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٩/٣٠	
٣ ٦٤٨ ١٧٩	٣ ٦٤٨ ١٧٩	برنامج SAP-ERP
١٣ ٠٠٢ ٠٠٤	--	أجهزة خوادم الحاسبات والبرامج تحت التركيب
١ ٣٢٧ ٩٥٩	--	دفعة مقدمة من نظام حماية البنية التكنولوجية للمقر الرئيسي
١٧ ١٠٠	--	دفعة مقدمة من تصميم هوية بصرية للصندوق
٨٢ ٦٥٠	٨٢ ٦٥٠	دفعة مقدمة من تصميم موقع الصندوق على شبكة الأنترنت
٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ١٨٠ ٠٠٠	دفعة مقدمة من قيمة مقر الصندوق الجديد بالعاصمة الإدارية
<u>٢١٨ ٠٧٧ ٨٩٢</u>	<u>٢٠٣ ٩١٠ ٨٢٩</u>	

١٣- أصول غير ملموسة

الإجمالي	برامج حاسب آلي	
٥ ٥٧٨ ٥٣١	٥ ٥٧٨ ٥٣١	التكلفة في ٢٠٢٥/١/١
٣٤ ٢٠٠	٣٤ ٢٠٠	الإضافات خلال الفترة
<u>٥ ٦١٢ ٧٣١</u>	<u>٥ ٦١٢ ٧٣١</u>	التكلفة في ٢٠٢٥/٩/٣٠
٤ ٤٩٣ ٨١٦	٤ ٤٩٣ ٨١٦	مجمع الإستهلاك في ٢٠٢٥/١/١
١ ٠٩١ ٣٦٥	١ ٠٩١ ٣٦٥	إستهلاك الفترة
<u>٥ ٥٨٥ ١٨١</u>	<u>٥ ٥٨٥ ١٨١</u>	مجمع الإستهلاك في ٢٠٢٥/٩/٣٠
٢٧ ٥٥٠	٢٧ ٥٥٠	صافي التكلفة الدفترية في ٢٠٢٥/٩/٣٠
<u>١ ٠٨٤ ٧١٥</u>	<u>١ ٠٨٤ ٧١٥</u>	صافي التكلفة الدفترية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

١٤- إستثمارات مالية بالقيمة العادلة في صندوق مصر المستقبل

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٩/٣٠	نسبة المساهمة	عدد الوثائق	
٩٨٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠٠	٪٢٠,٢٤	٧٧٨ ٠٦٥	وثائق صندوق استثمار مصر المستقبل (*)
٣٠ ١٥٣ ٦٣٨	٣٩ ٦٥٣ ٨١١			يضاف
<u>٣٩ ٩٥٣ ٦٣٨</u>	<u>٤٩ ٤٥٣ ٨١١</u>			فروق إعادة تقييم وثائق صندوق "مصر المستقبل"
				مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

طبقاً لقرار مجلس ادارة الصندوق في ١٨ ديسمبر ٢٠١٦ قرر الصندوق الاحتفاظ بوثائق صندوق استثمار مصر المستقبل حتى تاريخ الاستحقاق وذلك ضمن الاجراءات التي تم اتخاذها بشأن توفيق اوضاع شركة صندوق استثمار مصر المستقبل. وقد بلغ عدد الوثائق في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ عدد ٧٧٨ ٠٦٥ وثيقة بنسبة مساهمة ٪٢٠,٢٤.

١٥ - أرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٩/٣٠	
١ ٨١٠ ١١٠	--	مصرفات مستحقة
٤١٨ ٠٠٠	--	الأتعاب المستحقة لمراقبي الحسابات
١١ ٣٠٠ ٠٠٠	--	مكافآت مستحقة
٣ ٠٣٣ ٣٣٣	--	مكافأة اعضاء مجلس الادارة
٥٨٥ ٨٧٣	١ ٣٩٦ ٧٤٤	مصلحة الضرائب (ضرائب كسب عمل وخصم وإضافة من الغير)
٨٥ ٠٤٨ ٦٣٠	٩٦ ٣٩٨ ٣٩٩	التزامات ضريبية عوائد اذون وسندات الخزانه
١٤٢ ٦٠٤	١٤٨ ١٨٧	تغطية عملاء
٩ ٠٦٥ ٠٨٤	٨ ٦٢٨ ٣٥٣	تأمينات للغير ***
٢ ٦٨٧ ٩١٤	٢ ٣٥٩ ٥٦٥	المساهمة التكافلية
٩٩٠ ٧٤٢	١ ٢٠٤ ٠٨٥	أرصدة دائنة أخرى **
<u>١١٥ ٠٨٢ ٢٩٠</u>	<u>١١٠ ١٣٥ ٣٣٣</u>	

(*) يتم احتساب قيمة المساهمة التكافلية تطبيقاً للبند التاسع للمادة (٤٠) من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون نظام التأمين الصحي الشامل - المساهمة التكافلية).
(**) تتمثل في مبالغ مستقطعة من العاملين لجهات مختلفة (صندوق العاملين - تأمينات - ...).
(***) يتمثل هذا المبلغ في قيمة أرصدة العملاء للشركات التي تم صدور قرار لها بوقف نشاطها اختيارياً على ان يقوم الصندوق بالسداد للعملاء في حال تقدمه بطلب رد لمستحقته وذلك وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

١٦ - التزامات ضريبية الدخل الجارية

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٩/٣٠	
١٠ ٤٤٨ ٥٥٤	٣٧ ٧١٩ ٠٣١	ضريبة الدخل الجارية
<u>١٠ ٤٤٨ ٥٥٤</u>	<u>٣٧ ٧١٩ ٠٣١</u>	

١٧ - التزامات ضريبية مؤجلة

يتمثل رصيد الالتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق الضريبية المؤقتة لبند الأصول والالتزامات فيما يلي:

٢٠٢٤/١٢/٣١		٢٠٢٥/٩/٣٠		
(التزامات)	أصول	(التزامات)	أصول	
٣٢١ ٥٠٨	--	٦٣٩ ٧٣١	--	إهلاك الأصول الثابتة
٩١ ٤٨٦ ٩٦٧	--	٨١ ٩٨٣ ٤٢٢	--	فروق عملات اجنبية غير محققة
٩١ ٨٠٨ ٤٧٥	--	٨٢ ٦٢٣ ١٥٣	--	إجمالي الفروق الضريبية
٩١ ٨٠٨ ٤٧٥	--	٨٢ ٦٢٣ ١٥٣	--	صافي الفروق الضريبية (التزام)
٥٦ ٤٨٤ ٠٥٣	--	٩ ١٨٥ ٣٢٢	--	الضريبة المؤجلة المحملة على قائمة الدخل

١٨ - مخصصات

الرصيد في ٢٠٢٥/٩/٣٠	المكون خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٥/١/١	
١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	--	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	مخصص مطالبات
١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	--	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	

١٩ - فائض الموارد

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٩/٣٠	
١ ٩٢٢ ٠٤٧ ٤١٧	٢ ٢٧٠ ٨٧٥ ٢٥٢	رصيد أول الفترة / العام (١)
		<u>الموارد:</u>
١١٣٢٠٨٢٨٢	٦٩٥٩٠٦٨٥	مساهمات دورية (١٩/أ)
٥٤٥٧٠٦٢	٣٤٧٣٣٢٧	مساهمات عضوية (١٩/ب)
١١٨٦٦٥٣٤٤	٧٣٠٦٤٠١٢	إجمالي الموارد
		<u>(يخصم) / يضاف:</u>
٢٢٩٥٨٢٤٦٩	(٣٤٤٤٨٧٣١)	فروق تقييم عملة**
٦٨٥٩١٠	٦٢١٣٧٨	مقابل تأخير
(١٠٥٨٨٨)	(٣٦٦٢٠٦)	مقابل تغطية مخاطر *
٣٤٨٨٢٧٨٣٥	٣٨٨٧٠٤٥٣	فائض الموارد عن استخدامات الفترة / العام
٢ ٢٧٠ ٨٧٥ ٢٥٢	٢ ٣٠٩ ٧٤٥ ٧٠٥	رصيد آخر الفترة / العام

(*) تتمثل في التعويضات المدفوعة للعملاء المتضررين من شركات السمسرة.

(**) تتمثل في فروق تقييم العملات للأصول الممولة من الموارد.

١٩/أ مساهمات دورية

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٩/٣٠	
١٠٧١٦٩٨٢٥	٦٥٠١٠٢٧٤	شركات السمسرة
٣٣٢٠٦٨٢	--	أمناء الحفظ
١٢٦٤٤٨	٢٥٢١٤٥	اشتراكات إدارة صناديق الاستثمار
٢٥٥٨٤	٤٣٨٣٤	إدارة محافظ
٢٥٦٥٧٤٣	٤٢٨٤٤٣٢	شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي
١١٣٢٠٨٢٨٢	٦٩٥٩٠٦٨٥	

١٩/ب مساهمات عضوية

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٩/٣٠	
٥٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	عضوية أمين الحفظ
٣٣٠ ٠٠٠	٢١٠ ٠٠٠	عضوية إدارة صناديق الاستثمار وإدارة محافظ
١٦٥٧٠٦٢	٧٧٣٣٢٧	عضوية شركات مقيد لها أوراق مالية بالبورصة (*)
٥٤٥٧٠٦٢	٣٤٧٣٣٢٧	

* يتمثل هذا المبلغ في مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية في البورصات المصرية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩.

٢٠- مصروفات عمومية وإدارية

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٤/٩/٣٠	٢٠٢٥/٩/٣٠	
٢٢ ٥٨٩ ٧٥٦	٣٣ ٦٦٨ ٢٠٥	أجور ومرتببات ومكافآت
٣٣٥ ٢٨٠	--	مكافآت لغير العاملين
١٨٩ ٩٤٠	٣٥٧ ٤٣١	أدوات كتابية ومكتبية
٨٣ ٠٠٠	--	إستشارات قانونية وضريبية
٢٤٨ ٥٦٩	٢٧٨ ٤٠٧	مصروفات ضيافة وبوفيه
١٨ ٠٠٠	٣٦ ٠٠٠	بدل حضور لجان
٢ ٠٠٠	٥٠٠	بدل سفر
٣٥٥ ٠٠٠	٣٢٥ ٠٠٠	بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة
٩٥٦ ٤٢٦	٩٧٠ ٩٠١	اشترائك صندوق العاملين
١ ٣٠٧ ١٥٦	٢ ٢٦١ ٩٥٨	رسوم واشتراقات
١ ٩٧٥ ٢١٣	٢ ٢٤٩ ٠٥٥	تأمين طبي وعلاج
٤٤ ٩٠٣	٥٣ ١٧٢	مصروفات كهرباء ومياه
٤ ٧٢٢	٥ ٤٨١	مصروفات تليفون
٥٧٨ ٨٤٩	٨٥٩ ٦٥٠	مصروفات سويفت
٥٣٦ ٧٥١	٧١٥ ٧٣١	مصروفات عمولات بنكية
٣٩٦ ٦٠٠	٥٦٨ ٣١٥	علاقات عامة
٣٤٨ ٩٩٥	٣٣٣ ٢٨٤	مصروفات صيانة ونظافة
٣٥ ٠٧٩	٢٠ ٣٥٥	مصروفات حاسب ألي
١٥٠ ٥٦٧	٢٤٣ ٢٧٤	مصروفات تأمين
٣٣ ٧١٥	١٣٩ ٢٣٢	مصروفات تشغيل سيارات
٣٠ ٧٥٤	٣٤ ١٦٢	انتقالات داخلية
٧٥٧ ٢٠٠	١ ٢٤٠ ٧٥٠	دعم اعضاء الصندوق للتدريب
٣٣ ٠٠٠	--	أتعاب مهنية
٣٣٠ ٦٠٠	١٨٣ ٦٨٠	مصروفات التدريب
٥٣٧ ٣٠١	٣١٧ ٤٤٧	دعم شركات السمسرة (رسائل نصية)
--	٣ ٢٤٧ ٢٩٧	دعم شركات السمسرة (نظم معلومات)
--	٦١٣ ٥١١	مصروفات تمويلية
٧١ ٨٢٨	٧٠ ٤١١	مصروفات بنكية وتدبير عملة
--	٢ ٣٥٩ ٥٦٥	المساهمة التكافلية
١٥٦ ٠٩٢	--	بدل رصيد اجازات
٢٤٣ ٢٣٤	٢٣٥ ٠٩٥	مصروفات أخرى
<u>٣٢ ٣٥٠ ٥٣٠</u>	<u>٥١ ٣٨٧ ٨٦٩</u>	

٢١- الخسائر الائتمانية المتوقعة

الإجمالي	أرصدة مدينة أخرى	استثمارات بالقيمة العادلة	قروض لشركات سمسرة	النقدية وما في حكمها	
٩٥ ٤٢٨ ٥٦١	١٨٢ ٣٧٩	٩٤ ٢٠٨ ٠٩٠	٨٥٦ ١٢٢	١٨١ ٩٧٠	الرصيد في بداية الفترة
٣٦ ٢١٧ ٨٥٨	--	٣٣ ٢٩٣ ١٩٠	--	٢ ٩٢٤ ٦٦٨	تدعيم خسائر ائتمانية متوقعة
(١٥٠ ٨٩٩)	(١٥٠ ٨٩٩)	--	--	--	رد خسائر ائتمانية متوقعة
<u>١٣١ ٤٩٥ ٥٢٠</u>	<u>٣١ ٤٨٠</u>	<u>١٢٧ ٥٠١ ٢٨٠</u>	<u>٨٥٦ ١٢٢</u>	<u>٣ ١٠٦ ٦٣٨</u>	الرصيد في نهاية الفترة

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
(جميع المبالغ بالإيضاحات بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣ صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٢٢) لعام ٢٠٢٣ بشأن بعض الاستثناءات الجوازية في تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٧) الأدوات المالية، والذي يجوز للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية استثناء الأدوات والأصول المالية من الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢٢- إيرادات أخرى

عن الفترة المالية المنتهية في	
٢٠٢٤/٩/٣٠	٢٠٢٥/٩/٣٠
٣ ٩٦٩ ٣٤٦	--
١٧ ٥٩٥	٥٣ ٠٨٢
--	١٠٨ ٨١٧
<u>٣ ٩٨٦ ٩٤١</u>	<u>١٦١ ٨٩٩</u>

ناتج إقفال أصول حق إنتفاع ومجمع إستهلاكها والتزامات ناشئة عن عقد الإيجار قبل التعديل
إيرادات متنوعة
عوائد سلف

٢٣- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

تتمثل تلك الأطراف ذات العلاقة في شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي حيث تقوم شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي بتحصيل المبالغ المستحقة على شركات السمسرة وإيداعها في البنك بحسابات الصندوق وتحديد المستحق على أمناء الحفظ.

٢٤- الموقف الضريبي

تخضع أرباح الصندوق لضريبة ارباح شركات الأموال طبقاً لقانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وفيما يلي الموقف الضريبي للصندوق في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥:

(أ) ضريبة الدخل

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٠ وتم التسوية.
- السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٩ تم الفحص والربط وجاري السداد .
- السنوات من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤ يتم تقديم الإقرارات الضريبية سنوياً وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته في المواعيد القانونية وسداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرارات الضريبية إن وجدت
- يقوم الصندوق بتقديم الإقرارات الضريبية لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً كما يقوم بسداد الضريبة من واقع هذه الإقرارات.

(ب) ضريبة كسب العمل

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢٢ تم الفحص والسداد.
- السنوات من ٢٠٢٣ حتى ٢٠٢٤ تم تقديم التسويات على المنظومة الالكترونية في المواعيد القانونية.

٢٥- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

١-٢٥ أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة.

٢-٢٥ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

ترجمة العملات الأجنبية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصري وهي عملة التعامل للصندوق.
- يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أولاً باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.
- تم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ القوائم المالية، يتم إدراج جميع الفروق بقائمة الدخل.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تحددت فيه القيمة العادلة.

استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يتم الإثبات المبني للاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وفي تاريخ القوائم المالية يتم إدراج التغيير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن بنود الدخل الشامل مباشرة فيما عدا خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل، وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ القوائم المالية، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم تقييمها بالرجوع الي أحد أساليب التقييم المقبولة ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى. وإذا لم يتمكن الصندوق من تقدير القيمة العادلة فيتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

الاستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تصنيف الاستثمارات على أنها استثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا تم اقتنائها بغرض المتاجرة أو إذا كان الصندوق يدير تلك الاستثمارات وتتخذ قرارات بيعها وشرائها بناءً على قيمتها العادلة. يتم إثبات التكاليف المتعلقة باقتناء تلك الاستثمارات في قائمة الدخل. تقاس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغيير في قيمتها في قائمة الدخل تحت بند "صافي التغيير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".

الاستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محفوظة بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولا اتخاذ هذا القرار يقوم الصندوق بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق الصندوق في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند.

الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك والخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة وتتضمن هذه التكلفة عند تحققها والوفاء بشروط الاعتراف بها تكلفة الجزء المستبدل من المباني والمعدات وبالمثل عند إجراء فحص شامل يتم الاعتراف بتكاليفه في حالة الوفاء بشروط الاعتراف بالقيمة الدفترية للمباني والمعدات كإحلال، ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها.

يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقا للعمر الافتراضي للأصل على النحو التالي:

الإعمار الانتاجية

٣ سنوات
٥ سنوات
٥ سنوات
٥ سنوات

الأصل

أجهزة حاسب آلي وبرامج
أثاث ومعدات مكاتب
تجهيزات
وسائل نقل وانتقال

سيتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل، يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل.

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والإعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية.

يقوم ادارة الصندوق بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أضمحل، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية، وتثبت خسارة اضمحلال بقائمة الدخل.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الإستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة)، القيمة الإستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

عقود التأجير

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمتأجر

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار بإثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمتأجر.

القياس الأولي لأصل حق الانتفاع

تتكون تكلفة أصل حق الانتفاع من:

- أ. مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار غير المدفوع باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.
- ب. أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛
- ج. أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر؛
- د. تقدير للتكاليف التي سينكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" ويتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع "بالتكلفة".

- أ. مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة؛
- ب. ومعدلة بأي إعادة قياس لالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمتأجر.

القياس اللاحق لالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

- أ. زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛
- ب. تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛
- ج. إعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الاستئجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى.

تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الأصل المؤجر والتأمين عليه ولا ينطوي عقد الإيجار على أية ترتيبات لنقل الملكية في نهاية فترة الإيجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر، (إن وجد) فإنه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية. وكوسيلة عملية، وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون على الصندوق التزام حالي قانوني أو فعلي نتيجة لحدث سابق يكون معه من المرجح أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام، ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ القوائم المالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي، وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام.

الاضمحلال

أ. الأصول المالية

يقوم الصندوق في تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للاضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للاعتراف الأولي بهذا الأصل المالي.

وبالنسبة للأسهم والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فإن الانخفاض المستمر أو الممتد في القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعياً على حدوث اضمحلال في قيمتها.

يتم تقدير خسارة الاضمحلال في قيمة أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة ما لم تكون هناك تعليمات بخلاف ذلك من هيئة الرقابة المالية كما هو موضح لاحقاً- بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي لهذا الأصل المالي.

إذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر اضمحلال في قيمة أصول مالية مقاسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال بقائمة الدخل ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الاضمحلال قد سبق الاعتراف بها.

أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيمتها بقائمة الدخل فلا يتم رد الانخفاض اللاحق في اضمحلالها بقائمة الدخل وإنما يتم الاعتراف بأي زيادة لاحقة في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

يعترف الصندوق بمخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة؛ استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى؛ وأصول العقود.

يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الإيجارات مستحقة القبض التي يتم الإفصاح عنها ضمن العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى. يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بقيمة معادلة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء البنود التالية حيث يتم قياس مخصصات الخسائر لها بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر: سندات الدين التي تنطوي على مخاطر ائتمان منخفضة كما في تاريخ التقرير؛ وسندات الدين الأخرى والأرصدة المصرفية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها (مثل مخاطر التعثر التي تقع على مدى العمر المتوقع للأداة المالية). يقوم الصندوق بقياس مخصصات خسائر العملاء والمدينون (بما في ذلك الإيجارات مستحقة القبض) وأصول العقود بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، يأخذ الصندوق بالاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة التي تكون ملائمة ومتاحة دون تكلفة أو مجهود زائد والتي تشمل التحليلات والمعلومات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة السابقة للصندوق والتقييم الائتماني القائم على بيانات والمعلومات الاستشرافية.

يعتبر الصندوق أن الأصل المالي متعثر السداد عندما يكون من غير المحتمل أن يفي العملاء والمدينون بكافة التزاماتهم الائتمانية تجاه الصندوق دون لجوء الصندوق لاتخاذ إجراءات مثل حجز الضمان (إن وجد)؛ وتتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التعثر المحتمل حدوثها على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى (١٢) شهر في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر المحتمل حدوثها خلال (١٢) شهر بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من (١٢) شهر).

تتمثل الفترة القصوى التي يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة في الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي يتعرض خلالها الصندوق لمخاطر الائتمان.

ب. الأصول غير المالية

يقوم الصندوق في تاريخ كل مركز مالي بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات يقوم الصندوق بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الاضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل يقوم الصندوق بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل.

هذا وتتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة - مخصوماً منها تكاليف البيع - أو القيمة الاستخدامية أيهما أكبر.

ويتم احتساب القيمة الاستخدامية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات.

ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الاستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الاستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

عندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة والتي أعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان من الممكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الاضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

ج. استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

تعتبر الاستثمارات المتاحة للبيع قد اضمحلت إذا كان هناك دليل موضوعي بأن لا يمكن استرداد تكلفة هذا الأصل، بالإضافة الي الدليل الموضوعي، يستخدم الصندوق أدلة كيفية لتحديد الاضمحلال في القيمة، وتشمل هذه الأدلة انخفاض القيمة العادلة تحت التكلفة بشكل كبير أو مستمر في حالة اضمحلال القيمة يتم استبعاد الخسائر المترجمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الدخل، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ضريبة الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري، ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة باتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالقوائم المالية (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية الانتفاع بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية، ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية.

تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات طبقاً للمعيار المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" على أساس المقابل المحدد في العقد مع العميل. يقوم الصندوق بإثبات الإيرادات من العقود مع العملاء عندما يتم نقل السيطرة على الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي يتوقع الصندوق الحصول عليه نظير تلك البضائع أو الخدمات.

يثبت الصندوق إيرادات العقود مع العملاء بناء على نموذج من خمس خطوات كما هو محدد أدناه:

الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) مع عميل: العقد هو اتفاقية تُعقد بين طرفين أو أكثر تؤسس حقوقاً وتعهدات وتضع المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء في العقد التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل بتحويل بضائع أو تقديم خدمات إلى العميل.

الخطوة ٣: تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي يتوقع الصندوق الحصول عليه نظير نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها إلى العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى.

الخطوة ٤: تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء في العقد: في العقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، سيقوم الصندوق بتوزيع سعر المعاملة إلى كل التزام أداء بمبلغ يحدد مقدار المقابل الذي يتوقع الصندوق الحصول عليه في مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

الخطوة ٥: إثبات الإيراد متى (أو عندما) يفى الصندوق بالتزام أداء.

يقوم الصندوق بالوفاء بالتزام الأداء وتثبيت الإيرادات بمرور الوقت، في حال إثبات أحد المعايير التالية:

أ- حصول العميل في ذات الوقت على المنافع الناتجة عن أداء الصندوق واستهلاك تلك المنافع.

ب- أداء الصندوق يؤدي إلى إيجاد أو تحسين موجودات تحت سيطرة العميل وقت إيجاد أو تحسين الأصل.

ج- أداء الصندوق للالتزام لا يُكون موجودات ذات استخدامات بديلة للصندوق، كما يكون للصندوق الحق في تحصيل المبلغ للأداء المكتمل حتى تاريخه.

بالنسبة للالتزامات الأداء التي لا يتحقق فيها أحد الشروط أعلاه، فإنه يتم إدراج الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء التزام الأداء.

يجب على الصندوق أن تأخذ في الاعتبار شروط العقد، بالإضافة إلى أي قوانين تنطبق على العقد، عند تقييم ما إذا كان لديه حق واجب التنفيذ في تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

لا يشترط أن يكون الحق في تحصيل مقابل الأداء المكتمل مبلغ ثابت.

يجب أن يكون للصندوق خلال مدة العقد الحق في مبلغ يعوضه على الأقل عن مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه إذا ما تم إنهاء العقد من قبل العميل أو طرف آخر لأسباب أخرى بخلاف عدم أداء الصندوق وفقاً لتعهداته.

تقييم وجود ووجوب تنفيذ حق التحصيل وما إذا كان حق الصندوق في التحصيل سيخوله الحق في أن يتم السداد لها مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

التزامات الاداء التي يتم الوفاء بها عند نقطة من الزمن:

إذا لم يكن الوفاء بالتزامات الأداء يتم على مدار زمني فإن الصندوق يفي بالتزام الأداء عند نقطة من الزمن. ولتحديد تلك النقطة من الزمن التي يحصل فيها العميل على السيطرة على أصل متعهد به وفي الصندوق عندها بالتزامات الأداء فإنه يجب على الصندوق ان يأخذ في الاعتبار المؤشرات على تحويل السيطرة التي تشمل الآتي ولكن لا تقتصر عليه:

- أ. إذا كان للصندوق حق حالي في تحصيل مقابل الأصل.
- ب. إذا كان للعميل حق الملكية القانوني في الأصل.
- ج. إذا قام الصندوق بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- د. إذا كان للعميل المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل.
- هـ. قبول العميل للأصل.

أرباح بيع أوراق مالية

يقوم الصندوق بإتباع سياسة المتوسط المرجح لكل عملية بيع وذلك عند تحديد القيمة الدفترية للجزء المباع من الأوراق المالية.

إيرادات الاستثمارات

- يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بقائمة الدخل كربح أو خسارة عند القياس في تاريخ القوائم المالية.
- تدرج عوائد الاستثمارات في الأسهم في قائمة الدخل عند صدور الحق في صرف هذه التوزيعات وتقاس تلك الإيرادات بالقيمة العادلة للمبالغ التي تم استلامها أو التي لا تزال مستحقة للصندوق.
- يتم الاعتراف بالربح (الخسارة) الناتجة عن بيع الاستثمارات المالية في تاريخ تنفيذ المعاملة والذي يتمثل في الفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) ومتوسط التكلفة ويدرج ضمن إيرادات ومصروفات النشاط الجاري بقائمة الدخل.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل، ويدرج إيراد الفوائد بقائمة الدخل ضمن فوائد دائنة.

المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراسات تؤثر على قيم الأصول، الالتزامات، الإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي من شأن الصندوق أن يتلقاه مقابل بيع الأصل أو المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند القياس بالقيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام ستحدث في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام الذي سيعود بأكبر فائدة على الأصل أو الالتزام.

وتقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام وذلك بافتراض ان المشاركين في السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

ويضع القياس بالقيمة العادلة للأصل غير المالي في الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصادية عن طريق استخدام الأصل بأقصى درجة مقبولة أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر بالسوق من شأنه استخدام الأصل بأقصى طاقة له.

بالنسبة للأصول المتداولة في سوق نشط يجرى تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى اسعار الشراء السوقية المعلنة.

وتقدر القيمة العادلة للبنود ذات الفوائد استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام اسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.

أما بالنسبة للأصول غير المدرجة فتحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لأصل مشابه أو بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة.

ويستخدم الصندوق اساليب التقييم الملائمة في ظل الظروف المحيطة والتي تتوفر بشأنها بيانات كافية من أجل قياس القيمة العادلة ومن ثم تعظيم استخدام المعطيات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها إلى الحد الأدنى.

ولأغراض افصاحات القيمة العادلة يضع الصندوق فئات للأصول والالتزامات الجوهرية استناداً إلى طبيعتها وخصائصها والمخاطر المرتبطة بكل منها والمستوى التي تصنف به في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما يلي:

- **المستوى الأول** : باستخدام اسعار التداول (غير المعدلة) لأصول أو الالتزامات مطابقاً تماماً في اسواق نشطه.
- **المستوى الثاني** : باستخدام مدخلات غير اسعار التداول الواردة في المستوى الاول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر (اي الاسعار) أو غير مباشر (أي المستمدة من الاسعار).
- **المستوى الثالث** : باستخدام اساليب التقييم التي تتضمن مدخلات للأصل أو الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها

وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات التي يجرى الاعتراف بها في القوائم المالية على اساس متكرر يحدد الصندوق إذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف في نهاية فترة اعداد التقرير.

الاعتراف والقياس الأولي

يقوم الصندوق بالاعتراف الأولي بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولاً في تاريخ المعاملة عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى حيازتها أو إصدارها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئياً بسعر المعاملة.

التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقياس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كاستثمارات في أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها إلا إذا قام الصندوق بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفي الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحقيق تدفقات نقدية تعاقدية؛

في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا استوفي الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما؛ و

ينشأ عن الشروط التعاقدية الأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولي باستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للصندوق أن يقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الأخر، التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل أداة على حده.

الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تبويبها على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.

عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للصندوق، أن يخصص بشكل غير قابل للإلغاء- أصلاً مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحياناً على أنه "عدم اتساق محاسبي) والذي قد ينشأ خلاف ذلك.

الأصول المالية – تقييم نموذج الأعمال

يقوم الصندوق بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عمليا، يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛

كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الصندوق بها؛

المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.

كيفية تعويض مديري الأعمال – على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.

تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف أخرى في معاملات غير مؤهلة للاستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف الصندوق المستمر بالأصول.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأصول المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، يأخذ الصندوق في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدية يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبى هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في اعتباره:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل القسائم التعاقدية، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ و
- الشروط التي تقصر مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة)
- تتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضا معقولا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية – القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تقاس الأصول المالية لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال. إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر..

أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل شامل لاحقاً بالقيمة العادلة.
- إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة.
- توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار.
- صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية – التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

- يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.
- يتم قياس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر. الالتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

الاستبعاد

الأصول المالية

- يقوم الصندوق باستبعاد الأصل المالي عند انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو يقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا يقوم فيها الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.
- يدخل الصندوق في معاملات يقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة المركز المالي، ولكنه يحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

التزامات مالية

- يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها. يقوم أيضا باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على اساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
- عند استبعاد الالتزامات المالية فان الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

مقاصة الأدوات المالية

- تتم مقاصة الاصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط:

- يكون للصندوق حق الزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة
- يكون لدى الصندوق نية في تسوية الاصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الاصول وسداد الالتزامات في ان واحد

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد المضيف والمحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا وفي حالة توافر شروط محده. المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.
- يحدد الصندوق مشتقات معينة كأدوات تغطية للتغطية من الاختلاف في التدفقات النقدية المرتبطة بمعاملات توقعات محتملة للغاية ناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومشتقات معينة والتزامات مالية غير مشتقة كتغطية لمخاطر صرف العملات الأجنبية على صافي الاستثمار في عملية أجنبية. عند بدء علاقات التحوط المعينة، يوثق الصندوق هدف إدارة المخاطر واستراتيجية تنفيذ التغطية. يوثق الصندوق أيضا العلاقة الاقتصادية بين بند التغطية وأداة التغطية، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن تعوض التغيرات في التدفقات النقدية لبند التغطية وأداة التغطية بعضها البعض.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كأداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. يقتصر الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغيير التراكمي في القيمة العادلة للبند المغطى، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية، منذ بداية التغطية. الجزء الغير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتق يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر. يحدد الصندوق فقط التغيير في القيمة العادلة للعنصر الفوري لعقود الصرف الأجل كأداة تغطية في علاقات تغطية التدفقات النقدية. يتم احتساب التغير في القيمة العادلة للعنصر الأجل لعقود الصرف الأجل (النقاط الأجلية) بشكل منفصل كتكلفة تغطية ومعترف بها في احتياطي تكاليف التغطية ضمن حقوق الملكية.
- عندما ينتج عن المعاملة المستقبلية المغطاة لاحقا الاعتراف بأصل غير مالي مثل المخزون، يتم تبويب المبلغ المجمع في احتياطي تغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة في التكلفة الأولية للبند غير المالي عند الاعتراف به.
- لكل المعاملات المستقبلية المغطاة، يتم إعادة تبويب المبلغ المكون من احتياطي تغطية التدفق النقدي واحتياطي تكلفة التغطية إلى الارباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي خلالها تؤثر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاة على الربح والخسارة.
- إذا أصبحت التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية أو تم بيع أو انتهى أجل أو نسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف عن محاسبة التغطية بأثر مستقبلي، عندما يتم إيقاف محاسبة تغطية التدفقات النقدية فإن المبلغ المكون من احتياطي تغطية التدفق النقدي يظل في حقوق الملكية حتى، على سبيل التغطية من معاملة تؤدي إلى الاعتراف ببند غير مالي، يتم تضمينه في التكلفة عند الاعتراف الأولى أو فيما يتعلق بتغطيات التدفقات النقدية الأخرى، يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاة على الربح أو الخسارة.
- إذا لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، يتم إعادة تصنيف المبالغ المكونة في احتياطي التغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة إلى قائمة الدخل.

تغطيات صافي الاستثمار في نشاط أجنبي

عندما يتم تصنيف أداة مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تغطية في تغطية لصافي استثمار في عملية أجنبية، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية المشتقة أو غير المشتقة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية غير المشتقة من أداة التغطية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي الترجمة ضمن حقوق الملكية. يجب الاعتراف بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأرباح وخسائر المشتقات أو العملات الأجنبية المشتقة من غير المشتقات مباشرة في قائمة الدخل، يتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل كتسوية إعادة تصنيف عند استبعاد العمليات الأجنبية.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

- يقوم الصندوق بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.
- يقوم الصندوق بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة التزامات مالية أخرى.

الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد

- يقوم الصندوق بالاعتراف الاولي بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم اوليا في تاريخ المعاملة عندما يصبح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يقوم الصندوق باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قام بتحويل الحق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم يتم الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم يحتفظ الصندوق بالسيطرة على الاصل المحول، على أن يعترف فقط كأصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.
- يستبعد الصندوق الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد.
- يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما، فقط عندما يمتلك الصندوق الحق القانوني القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديه النية اما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ او الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

الأصول المالية غير المشتقة - القياس

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات ارباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي، بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، ومن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح او الخسائر المتراكمة المعترف بها حسب بنود الدخل الشامل الآخر إلى الارباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة - القياس

- يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كالالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو ثم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيم العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.
- الالتزامات المالية غير المشتقة الأخرى يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام، بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة التغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة، يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محده.
- المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغيير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كأداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر.
- القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبأ بها المغطاة على الأرباح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الأرباح أو الخسائر.
- إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، أو انتهى أجل أو تم بيع أو فسخ اداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بآثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صلة على اداة التغطية.

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية وأصول العقد

- يعترف الصندوق بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:
- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- أصول العقود مع العملاء.
- يقوم الصندوق بالاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض
- يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت - بشكل جوهري - منذ الاعتراف الأولي فيما عدا ما يلي والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهرا:
- سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير
- سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

- يجب على الصندوق ان يقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي وعند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الصندوق الأخذ في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة ومتاحة بدون تكلفة او جهد لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبرة السابقة والتقييم الائتماني وأيضا المعلومات المستقبلية.
- يعتبر الصندوق الأصل المالي متعثرا عندما:
 - يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل دون الرجوع إلى الصندوق في إجراءات مثل استبعاد أوراق مالية (ان وجد).
 - عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دحضها.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للاداء المالية.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن احداث افتراضيه ممكنه خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً).
- إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي يكون الصندوق معرضاً على مداره للمخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الأصول المالية ذات مستوى ائتماني منخفض

- في تاريخ كل تقرير مالي، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت الاصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.
- تشمل الأدلة على ان الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الاحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة للمدين.
- خرق العقد مثل التعثر عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.
- إعادة هيكله قرض أو سلفه من قبل الصندوق لم تكن الصندوق لتقبلها بظروف أخرى.
- من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
- اختفاء نشاط سوق الأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الصندوق توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. بالنسبة للعملاء الأفراد، يقوم الصندوق بشطب القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي متأخراً ب ١٨٠ يوماً على أساس الخبرة السابقة لاسترداد أصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الصندوق، يقوم الصندوق بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد لا تتوقع الصندوق أي استرداد من المبلغ المشطوب. ومع ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الصندوق لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، يقوم الصندوق بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك يقوم الصندوق بعمل تقدير للقيمة الإسترادادية للأصل. يتم إجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنوياً.

- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معاً الي أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول.
- وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الصندوق المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.
- القيمة الإسترادادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإسترادادية.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في قائمة الدخل. ويتم توزيعها أو لا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.
- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الأهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

الأصول المالية غير المشنقة

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية يقوم الصندوق في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة الأصل. تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الصندوق لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على أفلاس المدين أو المصدر.
- التغييرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.
- بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية، تتضمن الادلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام او المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم الصندوق بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبياً يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معاً.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الصندوق المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، ويقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الارجح ان تكون أكثر او اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصيل الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في قائمة الدخل ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبر الصندوق أنه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فإنه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة. إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح او الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

خطر الائتمان

تعتبر أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك وأذون الخزانة وسندات الخزانة والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى من الاصول المالية المعروضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الاطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تاريخ الاستحقاق، وتقوم إدارة الصندوق بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدي إلى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى.

تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الاقصى لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية.

تقوم إدارة الصندوق بالحد من المخاطر الناتجة من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالأرصدة والودائع لدى بنوك حسنة السمعة وذات جودة ائتمانية مقبولة، ١٠٠٪ من الارصدة لدى البنوك تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الاصول المالية بالرجوع إلى البيانات التاريخية.

خطر العملات الأجنبية

يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية بعملة أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناءً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً على جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.

يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق المتابعة المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها.

وكما هو وارد بإيضاح رقم (٢٣-٢) فيما يتعلق بالمعاملات بالعملات الأجنبية يتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر السائد في تاريخ القوائم المالية.

خطر سعر الفائدة

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة وتقوم إدارة الصندوق بعدة إجراءات وإتباع بعض السياسات التي من شأنها خفض أثر هذا الخطر. حيث يتم مراعاة عدد من الضوابط التي يتضمنها النظام الأساسي للصندوق ومنها تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية وتجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط وعدم استثمار موارد الصندوق في أصول عقارية إلا بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية.

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء من أو كل التزاماته يقوم الصندوق بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر الي الحد الأدنى.

٢٦- الاحداث الهامة

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٢٥٪، ٢٨,٢٥٪ و ٢٧,٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٧٥٪.
- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ صدر قرار البنك المركزي المصري بشأن تحرير سعر الصرف للعملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري والذي ترتب عليه زيادة جوهرية في اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية (الجنيه المصري).
- بتاريخ ١٧ إبريل ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري تخفيض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٥٪، ٢٦٪، ٢٥,٥٠٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٥,٥٠٪.
- بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٤٪، ٢٥٪، ٢٤,٥٠٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٤,٥٠٪.
- قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري بتاريخ ٢٨ اغسطس ٢٠٢٥ تخفيض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٢٪، ٢٣٪، ٢٢,٥٠٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٢,٥٠٪.

٢٧- الأحداث اللاحقة

- قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠٢٥ تخفيض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢١٪، ٢٢٪، ٢١،٥٠٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢١،٥٠٪.
- بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري تخفيض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٠٪، ٢١٪، ٢٠،٥٠٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٠،٥٠٪.